بحث مقدم إلى مؤتمر
(مواجهة الأزمات المعيشية وتداعياتها
رؤية شرعية وقانونية)

المؤتمر الخامس لكلية الشريعة والقانون بطنطا بمشاركة كليتي
الشريعة والقانون بدمنهور وتفهنا الأشراف.
المنعقد يوم ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

عنوان البحث:

"دور مؤسسات دولة الكويت وقطاعها العام

في مواجهة الأزمات المعيشية"

الدكتور
محمد نايف الهاجري
إمام وخطيب بوزارة الأوقاف الكويتية

ملخص بحث
دور مؤسسات دولة الكويت وقطاعها العام في مواجهة الأزمات المعيشية

يتناول البحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية للأزمات المعيشية المعاصرة في دولة الكويت.

ويندرج تحت المحور الرابع: آليات مواجهة الأزمات المعيشية.

واتبعت فيه المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي.

وقسمت البحث إلى: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها؛ أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: دور مؤسسات دولة الكويت وقطاعها العام في مواجهة الأزمات المعيشية الداخلية.

المبحث الثاني: دور مؤسسات دولة الكويت في مواجهة الأزمات المعيشية الدولية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فإن العمل على تعزيز النزاهة يعدُّ جزءًا لا يتجزأ من جهود التنمية المستدامة ومسؤوليّةً مشتركةً يلزمُ لنجاحِها توافر مقوّمات العمل الجماعي بين كافة الأطراف في دولة الكويت بما في ذلك الجهات الحكومية والشركات والجمعيات والمواطنين والمقيمين جميعًا، هذا الإيمان الراسخ كان دافعنا الأساسي ومحرك عملنا لإعداد بحث " دور مؤسسات دولة الكويت وقطاعها العام في مواجهة الأزمات المعيشية ".

ولما كان المجتمع المدني والقطاع الخاص شريكين أساسيّين في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته، حرصت "الكويت " على تحقيق سلسلة مترابطة من الأهداف المحددة في مواجهة الأزمات المعيشية، وذلك من خلال أولويات ومبادرات مدروسة يؤدي تنفيذها الى رفع مستوى الشفافية وترسيخ سيادة القانون وتعزيز الشعور بالمواطنة وخلق مزيد من الثقة في الجهود الحكومية والمساهمة في تهيئة بيئة أفضل لممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية الاقتصادية. إن النجاح في هذا المسعى سيؤدي الى الارتقاء بتصنيف دولة الكويت على كافة المؤشرات الدولية ذات الصلة بما فيها مؤشر مدركات الفساد، كما سيوفّر لنا جميعًا قوّةَ دفعٍ لجهود التنمية المستدامة في بلادنا بما يُسهم في تحقيق رؤية الكويت ٢٠٣٥ المنبثقة عن تصوّر حضرة صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير البلاد، حفظه الله ورعاه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تأتي أهمية الموضوع من استراتيجية الكويت في مواجهة الأزمات المعيشية، استجابةً لتطلّعات الشعب الكويتي، مستلهمةً جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد

الدستور الكويتي، ومتّسقة في مكوّناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي. وهي تتميّز أنها أُعدّت بمنهجية علمية متخصّصة وفق مسار تشاركيّ شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

يعكس كلّ ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، ويأتي متوافقًا مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما وينسجم مع مبادئ الديموقراطية مما سيرسّخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجابًا على حسن تنفيذها.

إن من شأن التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية أن يساعد دولة الكويت على حشد مزيد من الموارد والطاقات المطلوبة، وأن يسمح لها بتحقيق درجة أعلى من الالتزام بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما في ذلك ما يتعلق بالتدابير الوقائية، وتجريم الفساد وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات المتحصلة عن الفساد، إضافة الى تحسين موقع دولة الكويت على المؤشرات الدولية ذات الصلة، مما سيؤدي بلا شك الى ترسيخ الدعائم التي تقوم عليها دولة الكويت ما يمكّنها من تعزيز دورها على الساحتين الإقليمية والعالمية، وتوفير المناخ المناسب لشعبها كي يمضي قدماً بثقة نحو مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة.

الدراسات السابقة:

١-استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م ، بدون طبعة وتاريخ نشر.

تناولت الدراسة كيفية تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عمومًا بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

٢-تأثير استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي لفيصل سعد متعب المطيري- رسالة ماجستير- كلية الأعمال- جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٠م/ ٢٠١١م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير أساليب التخطيط ا لاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلام ي الكويتي، من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس: هل يؤثر استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمات لدى القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي؟

٣-استراتيجية عمل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٢م.

تسعى هذه الوثيقة إلى تحديد الأهداف الاستراتيجية للصندوق الكويتي، وفق رؤية واضحة وطموحة تحدد دوره الإنمائي المستقبلي المستهدف، ضمن ثوابت العون الإنمائي الكويتي والدور الإنمائي والإنساني الذي تلعبه دولة الكويت.

٤-الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية الشرق الأوسط نموذجًا- د. عبد الغفار عفيفي الدويك، بدون طبعة وتاريخ نشر.

هدفت هذه الورقة العلمية إلى إبراز الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية وذلك باتخاذ أزمة الشرق الأوسط نموذجًا، وقد أكدت الورقة على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م، كانت العلامة الفارقة في معادلة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبح الإرهاب متغيرًا حاكمًا بمنطقة الشرق الأوسط، وارتكزت الورقة على عدد من الحقائق المرتبطة بإدارة الأزمات الدولية في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

منهج البحث:

سوف اعتمد – إن شاء الله – في هذه الدراسة على:

١- **المنهج الاستقرائي:** وذلك باستقراء وجمع المسائل المندرجة تحت الموضوع من مظانه.

٢- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال وصفه وتحليل مضمون مسائل الدراسة؛ ومن ثم الوصول إلى أمثلة ذات دلائل وبراهين، والوصول إلى نتائج موضوعية، من خلالها يتم وضع قيود وضوابط محددة للموضوع.

خطة البحث:

وقسمت البحث إلى: مقدمة، ومبحثان، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وفيها؛ أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: دور مؤسسات دولة الكويت وقطاعها العام في مواجهة الأزمات المعيشية الداخلية.

المبحث الثاني: دور مؤسسات دولة الكويت في مواجهة الأزمات المعيشية الدولية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

المبحث الأول
دور مؤسسات دولة الكويت وقطاعها العام
في مواجهة الأزمات المعيشية الداخلية.

تركّز الاستراتيجية الوطنية على عدة أولويات في مواجهة الأزمة المعيشية، وهي الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة، والتعيين والترقية في القطاع العام، إضافة الى تدعيم النزاهة في أداء الوظيفة العامة والمساءلة في القطاع العام عمومًا، مع العمل على تعزيز فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة.

الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة:

تتخذ دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية تدابير كفيلة بتعزيز الشفافية في إدارة الأموال والشؤون العامة من خلال مبادرات تُعنى بضمان الحق في الحصول على المعلومات، وبضبط تمويل الحملات الانتخابية، وتعزيز الالتزام بنظام الكشف عن الذمة المالية وتطويره، إضافة الى الوقاية من الفساد في مجال المناقصات العامة ، ودعم الجهات الحكومية لنشر المعلومات عن أعمالها بشكل دوري بما في ذلك جهودها لتنفيذ الاستراتيجية[١].

تعزّز هذه المبادرات مجتمعة الثقة في مؤسسات الدولة وتُسهم في الحدّ من مخاطر الفساد وترسي سيادة القانون من خلال تحسين نظم الحصول على المعلومات وتقارير الأداء العامة والمساهمة في تحقيق أداء حكوميّ أكثر كفاءة.

التعيين والترقية في القطاع العام:

تتخذ دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية تدابير تُعنى بالتعيين والترقية في القطاع العام من خلال مبادرات تتمحور حول إرساء معايير موضوعية على أساس الكفاءة للدخول إلى الوظيفة العامة والتدرّج فيها، وإقرار آلية خاصة لاختيار شاغلي المناصب العليا بشكل شفاف وفق معايير موضوعية، وتدعيم نظام

(١) ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية لجلال معوض، مجلة العلوم الاجتماعية– جامعة الكويت– مارس ١٩٨٣م، (ص١٣١) بتصرف ، واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، بدون طبعة وتاريخ نشر (ص١٨).

الخدمة المدنية والنظر في إنشاء معهد مختص لتدريب موظفي القطاع العام باختلاف درجاتهم. إن تطبيق مثل هذه السياسات والإجراءات كفيل بتدعيم الخدمة العامة وضمان أداء حكومي يتمتع بالمهنية والاحترافية والمسؤولية، مما يُسهم في بناء الثقة بين المواطنين والحكومة وتدعيم كفاءة وفعالية الجهاز العام ليعمل على أسس من الشفافية وسيادة القانون، وبينما حاز نظام التوظيف المركزي في الكويت، بما في ذلك إجراءات التوظيف التي يديرها ديوان الخدمة المدنية، على التقدير في إطار آلية استعراض تنفيذ "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" باعتباره نموذجًا للممارسات الجيدة. إلا أنه من الواضح أن بعض نظم الخدمة العامة يمكن تحسينها وتعزيزها [(١)].

النزاهة في أداء الوظيفة العامة:

تتخذ دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية تدابير كفيلة بتعزيز النزاهة في أداء الوظيفة العامة، وذلك من خلال مبادرات مترابطة تهدف الى مراجعة وتنقيح مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام، وإعداد وتنفيذ برامج تدريبية حول تلك المدونة، إضافة الى إعداد مدونات سلوك خاصة بأعضاء مجلس الأمة والعاملين بمجلس الأمة، ودعم المجلس الأعلى للقضاء لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة وسائر الموظفين العامين العاملين تحت إشرافهم، وكذلك دعم وزارة الداخلية لإعداد وتعميم مدونات سلوك خاصة بموظفيها بمن فيهم أعضاء الشرطة، كلٌ بما يتناسب مع طبيعة عمله[(٢)].

(١) استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص١٩). والتدابير الشرعية لمواجهة الأزمات في الفقه الإسلامي(دراسة تطبيقية على الأزمة الاقتصادية) د. رمضان السيد القطان– مجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور– العدد الثلاثون– الجزء الثالث (ص ١١٦٥) بتصرف.

(٢) استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص١٩).

المساءلة في القطاع العام:

تُفرد دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية حيّزًا خاصًّا لتعزيز المساءلة في القطاع العام، وذلك من خلال مبادرات تشمل تطوير إدارة أداء الموظفين العامين وإجراء تقييمات دورية لهم، ومراجعة وتعزيز معايير وآليات المساءلة في القطاع العام بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة، ومراجعة وتعزيز تدابير ضمان المساءلة في الشركات المملوكة من الدولة، وإرساء وتفعيل منظومة لإدارة تعارض المصالح، وتعديل التشريعات اللازمة لتجريم الإثراء غير المشروع بشكل فعال. يؤدي ذلك الى معالجة الثغرات التشريعية وإجراء التعديلات اللازمة لضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحقيقا للمساءلة في القطاع العام(١).

فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة:

في سياق السعي الى تعزيز الوقاية من الفساد في القطاع العام، تولي الاستراتيجية أهمية خاصة لفعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة، وتدعو إلى التدرج في ذلك لتغطية كافة الخدمات في نهاية المطاف، وذلك من خلال مبادرات تهدف الى مراجعة وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للحصول على الخدمات العامة، ومتابعة العمل على إعداد وتطوير منصات الحكومة الإلكترونية اللازمة لميكنة إجراءات الحصول على الخدمات العامة، وإعداد أدلة مبسّطة للجمهور عن كيفية الحصول على الخدمات العامة ونشرها ورقيًّا والكترونيا، إضافة إلى إدماج نظم إدارة مخاطر الفساد في القطاعات التي تقدم خدمات عامة لتحديد ومعالجة مكامن الخلل بشكل دوري ومستدام، هذه المبادرات كفيلة بالحد من الروتين

(١) الأزمة المالية العالمية الراهنة– المفهوم...الأسباب...التداعيات – م. م. نزهان محمد سهو– مجلة الإدارة والاقتصاد– العدد الثالث والثمانون / ٢٠١٠، (ص ٢٥٨)، واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص١٩)، و" بيتك للأبحاث " نقلاً عن وكالات التصنيف الائتماني: خطة التنمية والاستقرار السياسي أساس تصنيف الكويت"، القبس (الكويت)،١ / ٢/ ٢٠٠١م.

والبيروقراطية وزيادة كفاءة وفعالية أداء الجهاز الحكومي، والحد من المخاطر المرتبطة بالفساد وهدر موارد الدولة. ويجري العمل حاليًّا على الإعداد لبرامج تدريبية للمديرين والموظفين المختصين للمساعدة في تبسيط الإجراءات الروتينية والبيروقراطية وتحسين تقديم الخدمات العامة، بحيث تتمكن دولة الكويت من خلال تبني تدابير معينة مثل نظم الحكومة الإلكترونية من رفع مستوى الشفافية وسهولة وصول الجمهور إلى الخدمات العامة، وبناء ثقة المواطنين في حكومتهم، والحد من مخاطر الفساد وزيادة فعالية نظم تقديم الخدمات العامة، من خلال نهج يتسم بالكفاءة ويركز على خدمة المواطنين[١].

التوعية العامة:

تقوم دولة الكويت بموجب هذه الاستراتيجية باتخاذ التدابير الكفيلة بنشر التوعية عن مفهوم الفساد وكيفية مكافحته وما تتخذه الحكومة من إجراءات، وذلك عبر وسائل الإعلام والتواصل المختلفة، بما في ذلك البرامج التلفزيونية والإذاعية ووسائل التواصل الاجتماعي، بهدف ضمان تنشيط دور الجمهور باعتباره شريكاً فعالاً في جهود ترسيخ قيم ومبادئ النزاهة والشفافية لتعزيز سيادة القانون بما يمنح المواطنين حس المشاركة الملموسة في مكافحة الفساد، وستتمكن دولة الكويت، من خلال العمل مع كافة قطاعات المجتمع، من مكافحة الفساد بشكل فعال ومتكامل في بناء ثقافة مجتمعية تسهم في ترسيخ قيم ومبادئ النزاهة والأخلاق[٢].

---

(١) استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص١٩– ٢٠). واللعب مع الفساد، لأنور حامد، مقال منشور بمجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد ١٤١ ، السنة الثانية عشر، أكتوبر ٢٠١٠م، (ص٢٨) بتصرف.

(٢) مكافحة الفساد من منظور إسلامي، لسليمان شيبوط ، ومحمد سبخاوي: بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات

التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام:

إن التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يُعد من الأهداف الرئيسة في جهود مكافحة الفساد، إذ يشكّل ذلك رافعةً لرصد حالات الفساد والكشف عنها، وذلك من خلال نشر الوعي من أجل بناء مجتمع قوي، ولتعزيز الشفافية والثقة في المؤسسات العامة، والعمل على ضمان المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع العام والوزارات مع الجمهور ووسائل الإعلام في النشر والإعلام عن الأنشطة والتحديات والإنجازات في هذا المجال[1].

يتطلّب ذلك جملة من المبادرات، وقد ركّزت الاستراتيجية الوطنية على مبادرات تهدف إلى تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال التوعية العامة ضد الفساد وتوسيع نطاق تلك الجهود، ودعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي، وإعداد وتنفيذ استراتيجية خاصة بالجهات الحكومية للتواصل

المستقبل٢٣- ٢٤ فبراير ، ٢٠١١م المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، (ص ١١- ١٢)، نقلاً عن: الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل- مجلة كلية الشريعة والقانون- جامعة الأزهر- دمنهور ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، العدد ٣٠- الجزء الثاني (ص٥٤٣).استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص٢٤).

(١) تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول لباولو ماورو، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م (ص١٢٤- ١٢٥) بتصرف. واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص٢٤)، و مكافحة أعمال الرشوة، د. عادل عبد العزيز السن، ورقة عمل مقدمة في ندوة " المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤- ١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ٢٠٠٨م (ص ١١٨- ١١٩).

بفعالية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بمسائل النزاهة والفساد، إضافة الى بناء برامج لتدعيم النزاهة في عمل وسائل الإعلام بما في ذلك مهنية العمل الصحفي.

حماية المبلغين عن الفساد:

تقوم دولة الكويت باتخاذ التدابير الكفيلة بشأن حماية الأشخاص المبلغين عن حالات الفساد والتحقق من صحتها والإبلاغ عنها، وحمايتهم من الأذى والإضرار بهم، ولتشجيع الآخرين على تقديم المعلومات ، بحيث تتمكن دولة الكويت من تعزيز جهود الكشف عن قضايا الفساد والتحقيق فيها ومساءلة مرتكبيها، ولضمان ذلك يتم إطلاق منصة إلكترونية وطنية آمنة للإبلاغ عن الفساد لتعزيز التعاون بين أجهزة الدولة والمؤسسات الرقابية الأخرى ذات الصلة من أجل إنفاذ القانون[١].

دور البنك المركزي الكويتي:

اتخذ بنك الكويت المركزي عددا من الإجراءات للتخفيف من تأثير تفشي المرض على النمو الاقتصادي للبلاد، بما في ذلك خفض سعر الفائدة الرئيسية وإصدار تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض للعملاء المتأثرين بالأزمة. كما تم الكشف عن حزمة تحفيز لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية والتي تشمل خفض متطلبات كفاية رأس المال وتوفير خمسة مليارات دينار كويتي (١٦,٥ مليار دولار أمريكي) للإقراض الإضافي من البنوك المحلية.

كما أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة ٥٠٠ مليون دينار للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة، بما في ذلك تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وإلغاء

(١) استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، (ص٢٦).

الرسوم الحكومية على قطاعات معينة وتقديم إعانات بطالة كاملة للمواطنين الكويتيين وتقديم قروض طويلة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة[١].

دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية:

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مُؤسسة إنمائية ثنائية كويتية رائدة أنشئت بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة عام ١٩٦١ ، والقوانين اللاحقة له، لدعم ومُساعدة الدول العربية والدول النامية لتطوير اقتصاداتها، وتعزيز التعاون والصداقة بن دولة الكويت وتلك الدول من خال تقديم قروض مُيسرة ومنح ومُساعدات فنية وإسهامات في موارد ورؤوس أموال مُؤسسات التنمية الإقليمية والدولية[٢].

ويشمل نشاط الصندوق الكويتي أيضاً إدارة المنح المقدمة من حكومة دولة الكويت، حيث بلغ إجمالي المنح التي يقوم الصندوق بإدارتها حوالي ٢.٢ مليار دينار كويتي، كما في نهاية السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .

وقد استخدمت هذه المنح لتمويل مشاريع النقل والزراعة والإسكان والتعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

ومن خلال مساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية لدعم جهود التنمية داخل دولة الكويت، وبما لا يخل بمهمة الصندوق الكويتي ورسالته الأساسية. ويمكن تصنيف دور الصندوق الكويتي الإنمائي محلياً من خال أربع محاور رئيسية، هي:

١. دعم جهود التنمية البشرية في دولة الكويت من خال برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعمارين حديثي التخرج.

---

(١) الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID- 19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر ٢٠٢٠م (ص ٤١- ٤٢).

(٢) استراتيجية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنوات المالية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ - ٢٠٣٤ / ٢٠٣٥م، بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠م،(ص ٤).

٢. دعم الاقتصاد المحلي من خال دعم ومساندة القطاع الخاص الكويتي، ويتجلى ذلك في تشجيع قطاع المقاولات الكويتي، والمكاتب الاستشارية الكويتية في تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق الكويتي في الدول النامية المستفيدة من مساعداته الإنمائية.

٣. دعم خدمات الرعاية السكنية في دولة الكويت من خال توفير الموارد المالية لدعم أنشطة بنك الائتمان الكويتي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

٤. الاستجابة السريعة للاحتياجات الطارئة محلياً ودولياً، وذلك بدعم جهود السلطات المحلية في مكافحة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد – ١٩) وغيرها، ودولياً بما يتوافق مع سياسات الكويت الخارجية وجهودها الإنسانية[١].

المبحث الثاني

دور مؤسسات دولة الكويت في مواجهة الأزمات المعيشية الدولية.

الكويت في مواجهتها للأزمة لابد أن تراعى عددا من المبادئ الأساسية وفى مقدمتها: أن تكون أساليب المواجهة خليجيه خالصة أولويتها الوحيدة مصالح دول مجلس التعاون كما أن المواجهة تتطلب تكامل الجهود الحكومية والشعبية في إطار من الشفافية الكاملة والثقة المطلقة . ومن أهم إجراءات المواجهة التي اتخذت والإجراءات المقترحة ما يلي[٢]:

أ. هناك بعض السياسات الداخلية التي يمكن أن تخفف من وطأة تأثير الأزمة العالمية، بل والتي يمكن أن تتحول بالكثير من السلبيات إلى إيجابيات وفى مقدمة

(١) استراتيجية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنوات المالية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ – ٢٠٣٤ / ٢٠٣٥م، بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠م،(ص ٧).

(٢) الأزمات المالية العالمية أسبابها–آثارها–انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت ورقة مقدمة للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار"الدورة الثالثة""معاً لمواجهة التحديات"٣ ،٤جمادى الأولى ١٤٣٠هـ الموافق٢٨،٢٧أبريل ٢٠٠٩–أ.د.رمضان على الشراح(ص ٢٩) وما بعدها

هذه السياسات: التركيز على استثمار الموارد البشرية بطريقة أكثر قدرة على المنافسة والإنتاج، ومواجهة التضخم وتوالى ارتفاع الأسعار بطريقة أكثر حسما.

ب. فصل الدور الرقابي والتنظيمي للبورصة عن الدور الإشرافي بتكوين هيئة مستقلة لأسواق المال وسوف يسهم ذلك في تطوير الإطار المؤسسي للبورصة والذى بدوره يسهم في تفعيل الإطار القانوني وتحسين قواعد الإفصاح بهدف حماية المستثمر وتطبيق المبادئ الدولية والتي بدورها تسهم ففي زيادة ثقة المستثمر ورفع كفاءة السوق.

ج. تكوين هيئة إقليمية لأسواق دول مجلس التعاون للرقابة والتنسيق بين هذه الأسواق. فلا شك أن ازدياد التكامل المشترك بين أسواق المال بدول مجلس التعاون وتأثر أسواق المال المحلية بالمستجدات الإقليمية في دول مجلس التعاون يستدعى وجود جهة رقابية موحدة لهذه للأسواق معنية بالإطار الرقابي والتنظيمي لبورصات دول مجلس التعاون.

د. إنشاء صندوق تحوطي من مجموعة البنوك الخليجية لدعم أي خسائر محتملة للقطاع المصرفي نتيجة لأى هزات محتملة للأسواق الخليجية.

ه. ضرورة إنشاء محفظة من قبل الهيئة العامة للاستثمار تكون متخصصة في شراء أصول بعض الشركات الاستثمارية التي بحاجة إلى سيولة، ويتم تحديد آلية الشراء عن طريق الاتفاق مع الشركة، وتحديد مستويات سعرية للأصول يتم الاتفاق عليها ، على أن تقوم الهيئة بالشراء عند السعر المتفق عليه، ويصدر مقابل ذلك سند قابل للرهن بقيمة لا تزيد عن ٨٠% من قيمة الأصل، عندها تقوم الشركة برهن هذا السند عند البنوك، وتحصل على السيولة مقابل هذا السند الحكومي، على أن توجه تعليمات إلى البنوك بتسهيل هذه الآلية[١].

و. تنويع مؤسسات وأدوات التمويل، حيث نجد أن أي اقتصاد يشهد توسعاً على نحو سريع لابد وأن يتطلب الكثير من الوسطاء الماليين كالمصارف،

(١) الأزمات المالية العالمية أسبابها–آثارها–انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت (ص ٣٠)، وما بعدها.

والأسهم، والسندات، والصكوك الإسلامية. ومع ذلك لا يوجد سوى البنوك في الوقت الحالي تقوم بدور المصدر الرئيسي لتمويل الصناعة والتجارة.

ز. تسببت التدفقات الهائلة من السيولة في الاقتصاد بفضل أسعار النفط العالية إلى خلق ضغوط تضخمية، وأنماط استهلاكية تعانى من الانفلات، وارتفاع غير مبرر في أسعار بعض الأصول. وهنا يتطلب الأمر زيادة قدرة المؤسسات على امتصاص السيولة من خلال مشاريع ضخمة في البنية التحتية لدول المنطقة بهدف تحقيق العوائد، وتقويم السلوك المضاربي السائد والقائم على الأرباح القريبة، ناهيك عن تمكين القطاع الخاص، ورفع التنافسية، وخلق الوظائف.

ح. تشجيع المؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسساتهما التابعة) على التواجد المحلى وتشجيع التواصل مع هذه المؤسسات للاستفادة من خبراتها كواحدة من المرجعيات في الأمور الفنية من ناحية، ولتدريب الكوادر الوطنية من ناحية أخرى.

ط. تعانى سوق الأوراق المالية في الكويت وبقية البورصات الخليجية من مستويات عالية من المضاربة نتيجة لتدنى نسبة المستثمرين المؤسسيين مثل الصناديق بالنسبة إلى حجم القيمة السوقية. ونقترح هنا اتخاذ كل ما من شأنه تنويع وتوسعة قاعدة الصناديق الاستثمارية بأنواعها.

ي. لا يمكن اكتمال عملية تطوير جميع جوانب سوق المال من دون تنمية حقيقية لسوق السندات. ومع تطور سوق التمويل الإسلامي بشكل خاص، بات من المهم جداً على الكويت الإحاطة بتطوير جميع جوانب سوق السندات في المنطقة. وهو ما سيساعد على تطوير منتجات الدخل الثابت المتنوعة الهامة جداً للتجارة

والصناعة. كما سيساعد على تطوير منحنى العوائد اللازم لقياس عوائد أدوات الدين[١].

ك. يرى البعض أن السياسة النقدية في الكويت قد شهدت في الأشهر الأخيرة تغيرات إيجابية عديدة للحد من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية ، فصدر قانون ضمان الودائع، وجرى تخفيض سعر الخصم ، وتم تعزيز السيولة في الجهاز المصرفي، ورفعت نسبة الاقراض إلى الودائع . وينصب الدور الأكبر في المرحلة الحالية على السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام لما له من تأثير مباشر ومضاعف على كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية . علماً أن مديونية الحكومة لا تتجاوز ١.٢ مليار دينار أو ما يعادل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، بينما تصل النسبة المماثلة في معظم الدول الأوروبية إلى قرابة ٤٠% . وتؤكد دراسة اقتصادية محلية أن زيادة المصروفات العامة بنسبة ٥% (بالمساواة بين المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية) تمكن القطاع غير النفطي (أبى القطاع الخاص غالباً) من تحقيق نمو حقيقي في حدود ٣% . أما إذا بقى الإنفاق العام على مستواه الحالي فسيؤدى إلى انكماش القطاع غير النفطي (القطاع الخاص بكل أنشطته) بنسبة تقارب ٥% [٢].

ل. يرى البعض ضرورة إنشاء صندوق يسمى صندوق الاستقرار الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل المخاطر النظامية وتجنب الكساد الاقتصادي وإعادة الثقة والاستقرار لسوق المال والمؤسسات المالية وأيضاً دعم نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

---

(١) ينظر: معالجة الأزمة المالية – الاقتصادية، المتطلبات الأساسية والملامح العامة، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الكويت ٢٠٠٩، (ص ٨).

(٢) ينظر: معالجات تصحيحية لسوق المال الكويتي على ضوء تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية، لإبراهيم أحمد أو نور – المعهد العربي للتخطيط، الكويت:٢٠٠٨.

ويقدر رأسمال الصندوق بنحو ٥.٤ مليار دينار كويتي تلتزم الدولة بها عن طريق ضمانات أو إيداعات مالية أو أي أدوات مالية أخرى ، ويقوم الصندوق بسداد هذه الأموال خلال عشرة أعوام ، وتتكون إيرادات الصندوق من الحصول على ٥.٧% من الأرباح الصافية للشركات المساهمة المقفلة، ٥% من الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التداول في الأسواق المالية الكويتية بالنسبة للشركات والمؤسسات غير الكويتية هذا بالإضافة إلى عوائد أخرى[١].

ويقوم الصندوق بتوزيع أمواله على البرامج المختلفة لتحقيق أهدافه مثل : صناديق أسواق المال والاندماجات ورسملة الشركات وإعادة شراء الأصول وتمويل شراء أسهم الخزينة.

(١) ينظر: الأزمة المالية والتداعيات الاقتصادية، مذكرة الجمعية الاقتصادية الكويتية ، الكويت: ٢٠٠٩، (ص ٢-٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر لي إتمام، وبعد أن انتهيت من كتابة البحث كان لا بد من تسطير بعض فوائده مجملة متمثلة في نتائجه، وتوصياته، وهي على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

٤. إن للأزمات مفاهيم متعددة وأهمها المفهوم المالي الذي بني على الأسباب والأثار الناشئة والمفهوم الاجتماعي والذي دائما ما يرتبط بالمستوى المعاشي وتحقيق النمو الاجتماعي، وأما المفهوم السياسي للأزمات فهو يرتبط بتعرض الدولة للضغوط التي تهدد مكاسبها واستقلالها وكيانها السيادي.

٥. تتعدد أسباب الأزمات فقد تكون نتيجة خطأ تصرف في المنظمة وتتضمن الاخطاء الإدارية والفنية أو الفشل في تحقيق أساليب العمليات المعيارية.

٦. أوضحت الأزمة بما لا يدع مجالا للشك أن الاقتصاد الحر لا يعني "غياب" دور الدولة، خاصة وأن هذا الغياب كان من الأسباب الرئيسية لتفجر الأزمة. وأصبح من المقرر – بصرف النظر عن الأيديولوجيات – أن للدولة دورها الواجب والرئيسي وعلى الأخص بالنسبة للتنظيم والرقابة والمتابعة، بل وبالنسبة للتدخل المباشر في بعض الظروف.

٧. أبرزت الأزمة أن الاقتصاديات الكبرى – في غياب الدور الإيجابي للحكومات– كانت مرتعا خصبا للانحراف وعدم الشفافية، وبالتالي تقل مصداقية المطالبة بالشفافية والعمل بعيدا عن الانحراف، ويتضح أن لكل دولة أن تضع معاييرها التي تضمن الأداء الجيد.

٨. لا يمكن الاعتماد بنسبة كبيرة على رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية المستمرة، فرأس المال الأجنبي يتحرك أساساً بحافز الربح

ثانياً: التوصيات:

١. لا يجب إطلاق العنان لآليات السوق في إدارة وتشغيل الاقتصاد فالأسواق لا تصحح نفسها بنفسها إلا عندما تكون الانحرافات بين الطلب والعرض ضئيلة.

٢. يجب أن تتفادى الدول الخليجية التعرض لأى أزمة كبيرة، وأن تعتمد على ذاتها وعلى محيطها الإقليمي ، وشركائها الرئيسيين في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية.

٣. ضرورة التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية وتحليلها بمثابة نظام للإنذار المبكر، بحيث تستطيع السلطات النقدية من خلال مراقبة هذه المؤشرات التنبؤ بقوة أو ضعف عملته.

٤. البورصات سلاح ذو حدين، أحدهما لاشك في فائدته للتنمية، وهو تسهيل انتقال رؤوس الأموال وتشجيع وجذب الاستثمارات، مع الانتباه إلى أن فتح البورصات أمام الاستثمارات الأجنبية بشكل مطلق قد يفرز العديد من النتائج السلبية.

٥. أهمية وجود لجنة طوارئ اقتصادية من الخبراء المختصين في كافة المجالات الاقتصادية والتنموية تكون بمثابة لجنة للإنذار المبكر لأي أزمة متوقعة تضع السيناريوهات لمعالجة الأزمات المتوقعة.

المصادر والمراجع

١. الأزمات المالية العالمية أسبابها – آثارها – انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت ورقة مقدمة للملتقى الدولي لآفاق الاستثمار "الدورة الثالثة" "معاً لمواجهة التحديات" ٣ ،٤ جمادى الأولى ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٧،٢٨ أبريل ٢٠٠٩– أ.د. رمضان على الشراح.

٢. الأزمة المالية العالمية الراهنة– المفهوم...الأسباب...التداعيات – م. م. نزهان محمد سهو– مجلة الإدارة والاقتصاد– العدد الثالث والثمانون / ٢٠١٠.

٣. الأزمة المالية والتداعيات الاقتصادية، مذكرة الجمعية الاقتصادية الكويتية ، الكويت: ٢٠٠٩.

٤. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID- 19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر ٢٠٢٠م .

٥. استراتيجية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنوات المالية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ – ٢٠٣٤ / ٢٠٣٥م، بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠م.

٦. استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م.

٧. بيتك للأبحاث " نقلاً عن وكالات التصنيف الائتماني: خطة التنمية والاستقرار السياسي أساس تصنيف الكويت"، القبس (الكويت)،١ / ٢/ ٢٠٠١م.

٨. تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي تحليل مقارن فيما بين الدول لباولو ماورو، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م .

٩. التدابير الشرعية لمواجهة الأزمات في الفقه الإسلامي (دراسة تطبيقية على الأزمة الاقتصادية) د. رمضان السيد القطان- مجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور- العدد الثلاثون- الجزء الثالث .
١٠. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية لجلال معوض، مجلة العلوم الاجتماعية- جامعة الكويت- مارس ١٩٨٣م.
١١. الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. د. هشام مصطفى محمد سالم الجمل- مجلة كلية الشريعة والقانون- جامعة الأزهر- دمنهور ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، العدد ٣٠- الجزء الثاني.
١٢. استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م.
١٣. اللعب مع الفساد، لأنور حامد، مقال منشور بمجلة وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، القاهرة، مصر، العدد ١٤١ ، السنة الثانية عشر، أكتوبر ٢٠١٠م.
١٤. معالجات تصحيحية لسوق المال الكويتي على ضوء تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية، لإبراهيم أحمد أو نور – المعهد العربي للتخطيط، الكويت:٢٠٠٨.
١٥. معالجة الأزمة المالية – الاقتصادية، المتطلبات الأساسية والملامح العامة، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الكويت ٢٠٠٩.
١٦. مكافحة أعمال الرشوة، د. عادل عبد العزيز السن، ورقة عمل مقدمة في ندوة " المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي"، المنعقدة في تونس في الفترة من ١٤- ١٨ مايو ٢٠٠٧م، منشور في مؤتمر الفساد الإداري

والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر ٢٠٠٨م .

١٧. مكافحة الفساد من منظور إسلامي، لسليمان شيبوط ، ومحمد سبخاوي: بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل٢٣-٢٤ فبراير ، ٢٠١١م المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

١٨. واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٩ – ٢٠٢٤م، بدون طبعة وتاريخ نشر .